





ويلتئم هذا المؤتمر في كسرية عصبية ، متممة بالضغوط القوية التي يفرضها الطلب على المواد الغذائية الأساسية، في السوق العالمية، والارتفاع الممول لسعر الحفافة، الذي يزيد من حدة المخاطر المحدقة بالنمو والاستقرار، خاصة في البلدان غير المنتجة للبتروال التي تعاني بشدة، من آثار الجفاف والتصحر، ونزرة الموارد المائية، ولا سيما بمنطقة الساحل الإفريقية والصفة الجنوبية المتوسكية ، اللتين ينتمي إليهما المغرب.

وقد نجم عن ارتفاع أسعار المواد الحفافية، اللجوء إلى الوقود البيولوجي، كبديل الحفافي. مما حدا بالفلاحين، في العديد من البلدان إلى تحويل مساحات شاسعة، كانت مخصصة للزراعات الغذائية الأساسية لإنتاج الحفافة ذات الأصل الزراعي.

وإذا كان من شأن هذا النوع من الوقود، الذي أصبحت تفرضه ضرورات اقتصادية صرفة، أن تساهم في تنويع مصادر الحفافة، فإنه يتعين إخضاع إنتاجها لمعايير أخلاقية. بما يتيح الحفافة على الأراضي الخصبة، وتخصيصها للزراعات الغذائية، فيما يمكن استغلال الأراضي الجافة وشبه الجافة، لإنتاج هذه الحفافة.

كما أن الأسعار الدولية لأغلب المواد الاستهلاكية الأساسية، ولا سيما منها الحبوب والأرز، تعرف اليوم ارتفاعا قياسيا، مقابل انخفاض المخزونات إلى أدنى مستوياتها. ومما يفاقم من هذه الأوضاع، تزايد الاختلالات المناخية، والكوارث الطبيعية، وتقلص الأراضي الصالحة للزراعة، وتفشي النزاعات المسلحة.

وأمام هذه الأوضاع والتحديات الخيرة، فإن مؤتمرا ، يشكل فرصة مواتية، لإخاذ التدابير الاستعجالية للحد من آثارها، ووضع استراتيجية شمولية لمعالجة مسباتها وجذورها العميقة، وذلك هو النهج الذي يسير عليه المغرب في سياساته الوطنية والإقليمية والدولية.

وفي هذا السياق، اعتمدت حكومة المملكة المغربية مؤخر، بتوجيه من جلالتنا ، " مخطط المغرب الأخضر" كاستراتيجية وطنية جديدة تهدف إلى تحقيق تنمية فلاحية صموحة.

ويعد هذا المخطط برنامجا براغماتيا لتحقيق تنمية سريعة للفلاحة المغربية وناتج خام إضافي سنوي، في مستوى إمكانات بلادنا.



إن هذا المخطط يرمي إلى جعل القطاع الفلاحي أهم محركات تنمية الاقتصاد الوطني على مدى خمسة عشر سنة. وذلك بالانتقال من التصور التقليدي الذي كان يقابل بين الفلاحة العصرية والفلاحة الاجتماعية إلى منثور استراتيجي بلائم جميع الفئات والجهات، عبر تجديد نسيم الفاعلين وإعادة هيكلته بتشجيع الاستثمار الخاص والاعتماد على نماذج "التجميع"، التي برهنت على نجاعتها ونجاحها على الصعيدين الوطني والدولي.

وإننا لتتوخى أن تكون لهذا المخطط انعكاسات اقتصادية واجتماعية هامة، تتمثل بالأساس في إهلاوق موجة جديدة من الاستثمارات ، وخلق فرص عمل إضافية، والرفع من دخل حوالي ثلاثة ملايين شخص بالعالم القروي، بمقدار ضعفين إلى ثلاثة أضعاف.

وللتصدي لمضاعفات الاختلالات المناخية، التي تؤثر ملبا على المحصول الزراعي، أحدثنا صندوقا وطنيا للتضامن القطاعي والتنمية القروية. كما اتخذنا تدابيس جبائية ، بتخفيض الرسوم إلى أدنى حد ممكن، على استيراد الحبوب باعتبارها الغذاء الرئيسي لعموم الشعب المغربي.

وبموازاة ذلك، حرصنا على تدعيم البرامج الوطنية، في مجال التشجير وإحداثا أحواض مائية إضافية، لحماية مخزونات السدود. فضلا عن اعتماد بلادنا منذ منتصف التسعينات استراتيجية ومخطط عمل وطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة، بهدف ضمان أمن غذائي مستدام، ومواجهة التحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية.

وللإسراع بوتيرة تنميتها، ولا سيما بالمناطق القروية المتضررة من الجفاف والمهشاشة أهلكنا منذ ثلاث سنوات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لمحاربة الفقر والتميش والإقصاء الاجتماعي. وذلك من خلال مشاريع تنمية ملمومة.

وانخرلها في المسار العالمي المتعلق بتفعيل الآليات والاتفاقيات القانونية الدولية، في مجال البيئة والأمن الغذائي، صادق المغرب منذ سنة 1995 ، على اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية. كما احتضنت بلادنا سنة 2001 ، المؤتمر السابع لأصراف هذه الاتفاقية، الذي أفضى إلى دخول بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ.



السيد الرئيس، إن ضمان الأمن الغذائي للجميع، ومواجهة التغيرات المناخية تحديان لا يمكن للمجتمع الدولي رفعهما، إلا بتعزيز التضامن الدولي، وجعل التعاون شمال - جنوب أوسع نطاقا، والتعاون جنوب - جنوب أكثر نجاعة.

وفي هذا الإطار، يدعو المغرب إلى إحداث صندوق متعدد الأكراف، يستهدف تقوية الكفاءات، ونقل التكنولوجيا للبلدان النامية بشروط تفضيلية، وكذا تمويل إجراءات التعامل مع الآثار المترتبة عن التغيرات المناخية.

وإننا لتطلع لأن يحمل النظام المناخي الجديد، الذي أفرزه مؤتمر بالي لجنبر 2007، آليات تشاورية ملائمة وحلول نهائية للقضايا المرتبطة بالأمن الغذائي للسكان الأكثر خصاصة. وكل ذلك في نطاق من التعاون الدولي المتعدد الأكراف.

وفي هذا الصدد، أجدد الإعراب عن استعداد المغرب، للمشاركة بفعالية في هذا المسلسل من خلال المساهمة في تحديد التدابير الكفيلة بوضع ميثاق للمقاومة الإحيائية، من شأنه الاستجابة لمتطلبات الأمن الغذائي والفلاحة والتنمية المستدامة، ومستلزمات تطوير السياسات والاستراتيجيات الهادفة لتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية.

وفي نفس السياق، فإن المغرب يدعم الجهود المبذولة لتشجيع الزراعات المعيشية والرفع من مردوديتها، خاصة بإفريقيا والدول النامية، والتي تعتمد على استيراد المواد الغذائية. كما ينبغي اتخاذ تدابير جماعية، تتوخى التحرير الفعلي للتجارة في المواد الفلاحية، وتحقيق الاستقرار في سوق المواد الغذائية وكذا الرفع من مستوى الدعم العمومي للتنمية، ووضع آليات خلاقة لتمويل المشاريع التنموية، والاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة من البلدان الأكثر فقرا فضلا عن بناء إطار توافقي واتخاذ توجيهات منسقة لإنتاج الوقود الحيوي.

وأغتنم هذه المناسبة لأجدد إشادة المغرب بقرار معالي السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، القاضي بإحداث فريق متخصص يضم خبراء مرموقين وكبار المسؤولين عن السياسات العمومية، لدراسة مسألة الأمن الغذائي.



وإني واثق من أن أشغال لقائنا هذا، ستفضي إلى نتائج ملموسة، تمكن من بلورة هدفنا المشترك ألا وهو إيجاد الآليات الكفيلة بضمان الأمن الغذائي لجميع سكان المعمور، وتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية سنة 2015، لما فيه خير البشرية جمعاء.

أشركم على حسن إصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.